

شرح
فَتْحُ الْمَجِيدِ
لِشَرْحِ
كِتَابِ التَّوْحِيدِ

تَأَلَّفَ
الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
(١١٩٣ - ١٢٨٥ هـ)

لِلشَّيْخِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بَشِيرِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ قَائِدِ الْوَلَدِيِّ
حَفَظَهَا اللَّهُ تَعَالَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

□ أسئلة وأجوبة الدرس (١٥) □

١. اذكر دليلاً على شرط اليقين في شرط الشهادة؟

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥].

٢. قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ما هي الوسيلة في هذه الآية؟

الإسلام والعمل الصالح.

٣. وما هي الوسيلة في قول النبي ﷺ: «ثم سلوا الله لي الوسيلة»؟

مفسرة بقول النبي ﷺ: فإنها منزلة في الجنة.

٤. سبب نزول هذه الآية: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾؟

كان ناسٌ من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم الجن، وتمسك أولئك بعبادتهم.

٥. من هو إمام الخنفاء؟

إبراهيم عليه السلام.

٦. هل الأنبياء من بعد إبراهيم من ذريته؟

من ذريته، قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

٧. الأنبياء كلهم من ذرية من من الأنبياء؟

من ذرية نوح وإبراهيم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الحديد: ٢٦].

٨. الحنيف من هو؟

المقبل على الله المعرض عما سواه.

٩. هل قريش نسبها يتصل بإسماعيل ﷺ؟

نعم، يصل نسبهم إلى إسماعيل بن إبراهيم، روى مسلم (٢٢٧٦) عن واثلة بن الأسقع: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ».

١٠. من هو قريش الذي ينتسب إليه القرشيون؟

قولان: أحدهما: أنه فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، وأكثر أهل النسب على هذا، والثاني: أنه النضر بن كنانة؛ لحديث الأشعث بن قيس رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَفْدِ كِنْدَةَ فَقُلْتُ: أَلَسْتُمْ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، لَا نَقْفُو أُمَّنَا، وَلَا نَتَفِي مِنْ أَيْنَا». رواه ابن ماجه، وله طرق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس (١٦)

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ رحمته الله:
 قَالَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٣١] الْآيَةُ.

ش / الْأَحْبَارُ: هُمُ الْعُلَمَاءُ، وَالرُّهَبَانُ: هُمُ الْعِبَادُ ^(١).

وَهَذِهِ الْآيَةُ قَدْ فَسَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مُسْلِمًا دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَحَلَّلُوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ؛ فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالتَّبْرَانِيُّ مِنْ طُرُقٍ ^(٢).
 قَالَ السُّدِّيُّ ^(٣): اسْتَنْصَحُوا ^(٤) الرِّجَالَ، وَنَبَذُوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ؛ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

(١) هذا تفسير الأحبار بأنهم العلماء، وهو جمع خبر.

والرهبان: هم العباد، النساك.

(٢) مر بنا هذا في درسٍ سابق، وفي سنده غُطِيفُ بْنُ أَعِينٍ.

(٣) إسماعيل بن عبد الرحمن، السدي الكبير.

(٤) أي: المشركون أخذوا بآراء كبارهم، وأعرضوا عن دينهم.

سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ [التَّوْبَةُ: ٣١]؛ فَإِنَّ الْحَلَالَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ،
وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى ^(٥).

فَظَهَرَ بِهَذَا ^(٦) أَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ مَنْ أَطَاعَ غَيْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَعْرَضَ عَنِ الْإِخْذِ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَأَطَاعَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ،

(٥) في حاشية كتاب «فتح المجيد» (١٨٣) للشيخ ابن حزام: لم أجد الأثر عن السدي مسنداً.

(٦) أي: تبين من تفسير الآية.

في «المصباح المنير» (٣٨٧): ظَهَرَ الشَّيْءُ يَظْهَرُ ظُهُورًا: بَرَزَ بَعْدَ الْخَفَاءِ، وَمِنْهُ قِيلَ: ظَهَرَ لِي رَأْيِي، إِذَا عَلِمْتَ مَا لَمْ تَكُنْ عَلِمْتَهُ، وَظَهَرْتُ عَلَيْهِ أَطْلَعْتُ. اهـ المراد.

وهذا الحديث حديث عدي بن حاتم من تفسير القرآن بالسنة، لكنه حديث ضعيف.

وَاتَّبَعُهُ فِيمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ؛ فَقَدْ اتَّخَذَهُ رَبًّا وَمَعْبُودًا^(٧)، وَجَعَلَهُ لِلَّهِ شَرِيكًا^(٨)، وَذَلِكَ يُنَافِي التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(٩)؛ فَإِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمُعْبُودُ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُمْ عِبَادَةً لَهُمْ، وَسَمَّاهُمْ أَرْبَابًا^(١٠)؛ كَمَا قَالَ

(٧) أي: يتبعه في تحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرم الله، هذا المتبع: (فَقَدْ اتَّخَذَهُ رَبًّا وَمَعْبُودًا، وَجَعَلَهُ لِلَّهِ شَرِيكًا)، وهذا ظاهره أنه شرك أكبر، ولكن سيأتي تفصيل لشيخ الإسلام أنه يكون شركًا أكبر إذا كان عن علم وعقيدة، أي: يتبعه في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله وهو يعلم في ذلك أنه مخالف للدين فلا يكون جاهلاً وأيضاً يعتقد ذلك فهذا يكون مشركاً خارجاً من الملة؛ لأنه اعتقد التشريع فيما لم يأذن به الله عن علم، وهذا سيأتي فيه إن شاء الله تفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وأما هذه الصورة التي ذكرت أعلاه هي في الشرك الأكبر.

(٨) قال الله تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١١) [الشورى: ٢١].

(٩) اتخاذ مشرّع غير الله ينافي التوحيد؛ لأن التشريع من خصائص رب العالمين، كما في هذه الآية في الباب، وكما في آية الشورى التي سبق ذكرها وغير ذلك.

(١٠) جمع رب، والمراد: ساهم آلهة، فإن الله ﷻ قال: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٣١) [التوبة: ٣١]، فذكر الأرباب ثم ذكر سبحانه توحيد الألوهية، وهذا

تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، أي: شُرَكَاءَ لِلَّهِ
تَعَالَى فِي الْعِبَادَةِ ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٠].
فَكُلُّ مَعْبُودٍ رَبٌّ^(١١)، وَكُلُّ مُطَاعٍ وَمُتَّبَعٍ عَلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ؛ فَقَدْ اتَّخَذَهُ
الْمُطِيعُ رَبًّا وَمَعْبُودًا^(١٢).

وَهَذَا هُوَ وَجْهُ مُطَابَقَةِ الْآيَةِ لِلتَّرْجُمَةِ^(١٣).

كقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ
بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٠].

(١١) فكل معبود رب كما سبق في سورة التوبة وفي سورة آل عمران، فكل معبود رب،
فمن عبد غير الله فقد اتَّخَذَهُ رَبًّا.

(١٢) وهذا مأخوذ مما سبق من الأدلة في سورة التوبة والشورى ونحو ذلك.

(١٣) الترجمة هي: باب تفسير التوحيد وشهاد أن لا إله إلا الله، فهذا يفسر معنى الشهادة.

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في «شرح فتح المجلد» (١/ ٧٤١): أن يطاع سُبْحَانَهُ
فيما حرم، ولا يطاع المخلوق إذا خالف حكم الله في التحليل والتحريم.

وقال ﷺ في «شرح فتح المجلد» (١/ ٧٤٤) عند التعليق على هذه العبارة: أن معنى شهادة

لا إله إلا الله وتفسير التوحيد: تحليل ما أحل الله، وتحريم ما حرم الله. اهـ.

فعلمنا: أن من التوحيد تحليل ما أحل الله وتحريم ما حرم الله.

وَيُشَبِّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْمَعْنَى ^(١٤) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَمْرٌ لَهُمْ شُرَكَائُهُمْ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ -: وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا، حَيْثُ أَطَاعُوهُمْ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَتَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، يَكُونُونَ عَلَى وَجْهَيْنِ ^(١٥):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ بَدَّلُوا دِينَ اللَّهِ، فَيَتَّبِعُونَهُمْ عَلَى التَّبْدِيلِ، فَيَعْتَقِدُونَ تَحْلِيلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَوْ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؛ اتِّبَاعًا لِرُؤَسَائِهِمْ، مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ خَالَفُوا دِينَ الرَّسُولِ؛ فَهَذَا كُفْرٌ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ شِرْكًَا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا يُصَلُّونَ لَهُمْ وَيَسْجُدُونَ لَهُمْ

(١٤) يشبه الآية التي في سورة التوبة في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، هذه الآية التي في سورة الشورى، وهكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فليس لأحد أن يشرع ويحلل ويحرم، الشرع من خصائص رب العالمين ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

(١٥) أي: على حالين. فالتابع للمحلل ما حرم الله، والمحرم ما أحل الله على حالين، كل بحسبه، فليس الحكم فيهما واحد كما سيأتي.

(١٦)؛ فَكَانَ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَهُ فِي خِلَافِ الدِّينِ - مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ خِلَافٌ لِلدِّينِ (١٧)، وَاعْتَقَدَ مَا قَالَهُ ذَلِكَ (١٨) دُونَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (١٩)؛ مُشْرِكًا مِثْلَ هَؤُلَاءِ (٢٠).

(١٦) وإن كانوا يصلون لله ويسجدون لله لا لأولئك المشركين، فهؤلاء فقد وقعوا في الشرك.

(١٧) مثلاً يقول: الزنا حلال، هذا أحل ما حرم الله، أو يقول: الربا حلال، أحل ما حرم الله، فهنا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فَكَانَ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَهُ فِي خِلَافِ الدِّينِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ خِلَافٌ لِلدِّينِ، وَاعْتَقَدَ مَا قَالَهُ ذَلِكَ دُونَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؛ مُشْرِكًا مِثْلَ هَؤُلَاءِ) هذا فيه أن لتحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله شرطين في الخروج من الملة: شرط العلم، والاعتقاد.

(١٨) المحلل والمحرم.

(١٩) جملة معترضة بين اسم كان وخبرها، ف(مشركا) منصوب على أنه خبر كان.

(هَؤُلَاءِ) المشار إليهم الذين أنزل الله ﷻ فيهم ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾.

(٢٠) الحالة الأولى: أن يعلم التابع أنه -المفتي- قد خالف دين الله، فأحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله، فيتبعه على ذلك عن علم، هذا شرط.

الشرط الثاني: أن يعتقد في قلبه تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، فهذان شرطان في خروجه عن ملة الإسلام، فشرط العلم يخرج الجاهل، وشرط الاعتقاد يخرج ما إذا اتبعه في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله لكنه لا يعتقد ذلك، اتبعه وهو يعتقد أن التحليل والتحريم بيد الله.

فإذا كان يعلم أنه قد خالف دين الله في هذا التحليل والتحريم، واعتقد في قلبه تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله هذا يكون خارجاً من الملة؛ لهذه الآية، قال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكُمْ أَوْثِيَائِهِمْ لِيُجْدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ءَلَا لِلَّهِ آذَنٌ لِّكُمْ أَم عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّن

الثاني: أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادُهُمْ وَإِيمَانُهُمْ بِتَحْرِيمِ الْحَرَامِ وَتَحْلِيلِ الْحَلَالِ ثَابِتًا^(٢١)، وَلَكِنَّهُمْ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ [الأنعام:

١٣٧]، فجعلهم الله ﷻ شركاء لما أطاعوهم في قتل أولادهم.

(٢١) الحالة الثانية: يعتقد أن التحليل والتحریم من خصائص رب العالمين، لكنه وأمثاله أطاعوا الكبار والرؤساء والسادات في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله، لكنه يعتقد أن هذا محرم، فهذا شرك أصغر، ويحملة على هذا الصنيع إما لهوى في نفسه، أو مجاملة لهم، أو لمصلحة دنيوية كوظيفة؛ فمن أجل المحافظة على الوظيفة اتبع رئيسه وكبيره.

ولمزيد من التفصيل والتوضيح في هذه المسألة إليكم كلام الشيخ ابن عثيمين في «القول المفيد» (١٥٧/٢) ما نصه: واعلم أن اتباع العلماء أو الأمراء، في تحليل ما حرم الله أو العكس، ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يتابعهم في ذلك راضياً بقولهم، مقدماً له، ساخطاً لحكم الله فهو كافر؛ لأنه كره ما أنزل الله، فأحبط الله عمله، ولا تحبط الأعمال إلا بالكفر، فكل من كره ما أنزل الله فهو كافر.

الثاني: أن يتابعهم في ذلك راضياً بحكم الله وعالماً بأنه أمثل وأصلح للعباد والبلاد، ولكن لهوى في نفسه اختاره، كأنه يريد مثلاً وظيفة، فهذا لا يكفر، ولكنه فاسق، وله حكم غيره من العصاة.

الثالث: أن يتابعهم جاهلاً، فيظن أن ذلك حكم الله، فينقسم إلى قسمين:

أ- أن يمكنه أن يعرف الحق بنفسه، فهو مفرط أو مقصر، فهو آثم؛ لأن الله أمر بسؤال أهل العلم عند عدم العلم.

أَطَاعُوهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْمَعَاصِي الَّتِي يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مَعَاصٍ. فَهَؤُلَاءِ هُمْ حُكْمُ أَمْثَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ الذُّنُوبِ ^(٢٢)، كَمَا قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا

ب- ألا يكون عالماً ولا يمكنه التعلم فيتابعهم تقليداً، ويظن أن هذا هو الحق، فهذا لا شيء عليه؛ لأنه فعل ما أمر به وكان معذوراً بذلك؛ ولذلك ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن من أفتي بغير علم فإنما إثمه على من أفتاه»، لو قلنا: بإثمه بخطأ غيره للزم من ذلك الحرج والمشقة، ولم يثق الناس بأحد؛ لاحتمال خطئه. اهـ.

وبهذا ينتهي الوجهان في هذه المسألة في طاعة الكبار في التحليل والتحريم، وعرفنا أنه قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون شركاً أصغر، كل بحسبه.

(٢٢) أي: أنه عاص آثم لكنه لا يخرج عن الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمَنْ﴾ ^(٢٨) **أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا** [الكهف: ٢٨]، ويقول النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ» رواه الإمام أحمد (١٠٩٤) عن علي رضي الله عنه.

وهذا من الأدلة على أن الحاكم إذا حكم في أمر ما بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أنه مخالف لشرع الله، وأن حكم الله أفضل هذا لا يخرج من الملة، ولكنه يكون كفراً أصغر خلافاً للخوارج، الذين يكفرون حكام المسلمين إذا حكموا بغير ما أنزل الله.

فقوله: (مِنْ أَهْلِ الذُّنُوبِ) أي: حكمهم كحكم أهل الكبائر، فكما لم يخرج أهل الكبائر عن الإسلام كذلك هذا المتبع في التحليل والتحريم؛ لأنه اتبع لا عن اعتقاد تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله.

قال الشيخ ابن عثيمين في «شرح القول المفيد»: فإن قيل: لماذا لا يكفر أهل القسم الثاني؟

الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» (٢٣).

ثُمَّ ذَلِكَ الْمُحَرَّمُ لِلْحَلَالِ وَالْمُحِلُّ لِلْحَرَامِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا، قَصْدُهُ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ، لَكِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقَدْ اتَّقَى اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَهَذَا لَا يُؤَاخِذُهُ اللَّهُ بِخَطِيئِهِ، بَلْ يُشِيبُهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ الَّذِي أَطَاعَ بِهِ رَبَّهُ (٢٤).

أجيب: إننا لو قلنا بكفرهم لزم من ذلك تكفير كل صاحب معصية يعرف أنه عاص لله، ويعلم أنه حكم الله. اهـ.

(٢٣) هذا كلام شيخ الإسلام، وقد ساق الشارح كلام شيخ الإسلام عن هذه الآية إلى نهاية الكلام عن هذه الآية.

(٢٤) هذه المسألة في الكبار المتبعين، اجتهد وبذل وسعه في الوصول إلى الصواب ثم ترجح عنده ما ليس في نفس الأمر، يعني: ترجح غير الصواب، كما يحصل هذا في المسائل الفقهية، فهذا قد أدى الذي عليه، قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وإذا زل فحرم ما أحل الله، أو أحل ما حرم الله فهذا لا يَأْثِمُ وَيُثَابُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، ويكون له أجر كما روى البخاري (١٤٧١)، ومسلم (١٧١٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»، فالعالم قد يزل لأنه ليس بمعصوم، فإذا اجتهد وأخطأ لا يؤاخذ ولا يَأْثِمُ، وأيضًا لا ينبذ علمه لمجرد أخطاء وزلات يسيرة.

قال الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (٤٠ / ١٤): وَلَوْ أَنَّا كُلَّمَا أَخْطَأَ إِمَامٌ فِي اجْتِهَادِهِ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ خَطَأً مَغْفُورًا لَهُ، قُمْنَا عَلَيْهِ، وَبَدَّعْنَاهُ، وَهَجَرْنَاهُ، لَمَّا سَلِمَ مَعَنَا لَا ابْنَ نَصْرِ، وَلَا

ابْنِ مَنْدَه، وَلَا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمَا، وَاللَّهُ هُوَ هَادِي الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَنَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى وَالْفَظَاظَةِ. اهـ.

نسأل الله أن يهدينا إلى سواء السبيل.

وَلَكِنْ مَنْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا أَخْطَأَ فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ^(٢٥)، ثُمَّ اتَّبَعَهُ عَلَى خَطِيئِهِ ^(٢٦)، وَعَدَلَ

(٢٥) هذا فيه كيف التعامل مع ما أخطأ فيه العالم؟

فإذا علم أن العالم الفلاني أخطأ وزل في مسألة فلا يجوز له اتباعه على خطئه، الخطأ مردود على صاحبه، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وكما تقدم من الآيات أن التشريع بيد الله، وهذا عليه إجماع أهل العلم أن من تبين له الحق لا يجوز له العدول عنه، فإذا علم أن الحق خلاف ما ذكره ذلك العالم لا يجوز له أن يتابعه على خطئه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٩ / ٢٦٠): قَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مَنْ عَدَلَ عَنْ اتِّبَاعِ الرُّسُلِ إِلَى مَا نَشَأَ عَلَيْهِ مِنْ دِينِ آبَائِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَهُوَ: أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ الرَّسُولِ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ الرَّسُولَ، وَهَذَا حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، وَالرَّسُولُ طَاعَتُهُ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَكُلِّ مَكَانٍ، فِي سِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ، وَفِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ. وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢ / ١٣٣): وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْمَخُوفَ فِي زَلَّةِ الْعَالَمِ تَقْلِيدُهُ فِيهَا، إِذْ لَوْ لَا التَّقْلِيدُ لَمْ يَخَفْ مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهَا زَلَّةٌ لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِيهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ اتِّبَاعٌ لِلْخَطَا عَلَى عَمْدٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا زَلَّةٌ فَهُوَ أَعْذَرُ مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا مُفْرَطٌ فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨ / ٩٠): وَمَنْ تَتَّبَعَ رُخْصَ الْمَذَاهِبِ، وَزَلَّاتِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَقَدْ رَقَّ دِينُهُ.

عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ؛ فَهَذَا لَهُ نَصِيبٌ مِنْ هَذَا الشَّرْكِ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ، لَا سِيَّما ^(٢٧) إِنْ اتَّبَعَ فِي ذَلِكَ هَوَاهُ، وَنَصَرَهُ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ؛ فَهَذَا شَرٌّ يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ الْحَقَّ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ أَحَدٍ فِي خِلَافِهِ.

وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ ^(٢٨).

(٢٦) يعلم أن هذا المجتهد أخطأ فإن اتبعه على خطئه فله نصيب من الشرك، وهذا شرك الطاعة: يترك ما أمر الله ورسوله ويتبع مخلوقاً في التحليل والتحريم والتشريع، وسبق التفصيل وأن هذا قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون شركاً أصغر.

وأما إذا لم يعلم أن الفتوى خطأ فلا شيء عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله (١٩ / ٢٦١): وَالْعَالِمُ إِذَا أَفْتَى الْمُسْتَفْتِيَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُسْتَفْتِيَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ فَلَا يَكُونُ الْمُطِيعُ لَهُوْلَاءِ عَاصِيًا، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ فَطَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ.

(٢٧) يعني: خصوصاً إن كان متبعاً هواه، يتبع المفتي والمجتهد على خطئه عن هوى، وينصر هذه الفتوى مثلاً بالمقال وباليد كالكتابة، وقد يدافع عنه بأنه لم يخطئ؛ تحمله الحمية بالإثم، وإلا فهو يعلم أنه مخالف للرسول.

(٢٨) هذه المسألة فيمن عنده قدرة على الاستدلال، وهو ذكر الأدلة والاستنباط منها، فهل يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر في بعض المسائل؟ هذا اختلفوا فيه، وقد ذكر المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٩ / ٢٦١)، فقال: وَلِهَذَا نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَالِمِ أَنْ يُقْلِدَ غَيْرَهُ إِذَا كَانَ قَدْ اجْتَهَدَ وَاسْتَدَلَّ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ فَهُنَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ مَنْ قَالَ خِلَافَ ذَلِكَ بِلَا نِزَاعٍ، وَلَكِنْ هَلْ يَجُوزُ مَعَ

وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ الَّذِي يَعْلَمُهُ، فَهَذَا يَكُونُ كَمَنْ عَرَفَ أَنَّ دِينَ
الْإِسْلَامِ حَقٌّ، وَهُوَ بَيْنَ النَّصَارَى، فَإِذَا فَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ؛ لَا يُؤَاخِذُ بِمَا عَجَزَ
عَنْهُ.

قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ يَقْلُدُ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ: فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا: لَا يَجُوزُ.
وَحِكْيِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ جَوَازُهُ، وَالْمُسْأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ.
وقال رحمه الله في (٢٠/١٠٤): فَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى الْاجْتِهَادِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ؟ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ حَيْثُ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ: إِمَّا لِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ، وَإِمَّا لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنِ
الْاجْتِهَادِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ ظُهُورِ دَلِيلٍ لَهُ. اهـ.

هذا ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله أن المجتهد قد يحتاج يأخذ بقول غيره من أهل العلم، إما
لتكافؤ الأدلة - أي: تساويها في القوة -، أو لضيق الوقت كنازلة من النوازل نزلت، وأفتى
فيها أهل الحل والعقد فيأخذ باجتهد غيره، أو لأنه لم يظهر دليل.

وَهُؤُلَاءِ ^(٢٩) كَالنَّجَاشِيِّ وَغَيْرِهِ ^(٣٠)، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ مِنْ كِتَابِهِ كَقَوْلِهِ

(٢٩) المشار إليه ما سبق في العاجز عن إظهار الحق وأنه لا يؤخذ على ذلك، فإن النجاشي كان بين نصارى، ولا يرضون بالإسلام، ولا يستطيع الوصول إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٢١٨/١٩): وَالنَّجَاشِيُّ مَا كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِحُكْمِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ قَوْمَهُ لَا يَقْرَءُونَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَكَثِيرًا مَا يَتَوَلَّى الرَّجُلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّارِ قَاضِيًا، بَلْ وَإِمَامًا، وَفِي نَفْسِهِ أُمُورٌ مِنَ الْعَدْلِ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا فَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ، بَلْ هُنَاكَ مَنْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ.

وقال أيضًا رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٢٢٥/١٩): لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْكُفْرِ وَقَدْ آمَنَ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْهِجْرَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرَائِعِ مَا يَعْجِزُ عَنْهَا، بَلِ الْوُجُوبُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْ حُكْمَهُ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ وَبَقِيَ مُدَّةٌ لَمْ يُصَلِّ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْوَاجِبَاتِ مِنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ.

والنجاشي قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في «شرح فتح المجيد» (٧٥١/١): إِذَا عَرَفَ الْحَقَّ وَقَدَّرَ عَلَى تَنْفِيزِهِ فِي النَّاسِ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، أَمَا مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَنْفِيزِهِ فِي النَّاسِ، وَهُوَ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْحُكَامِ، فَهَذَا يَنْفِذُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا

أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَلَا يُوَازِئُ فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَطِيعُونَهُ فِيهِ؛ مِثْلُ: النَجَاشِيِّ رحمته الله، النَجَاشِي كَانَ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ، وَاتَّبَعَ الرَّسُولَ رحمته الله، لَكِنِ الْحَبْشَةُ نَصَارَى -رَعِيْتَهُ

تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣] الآية (٣١)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ

نصارى-، ولا يستطيع أن يغيرهم دفعة واحدة، فهذا ينفذ ما يقدر عليه، ويعذر فيما لا يقدر على تنفيذه، مثل: النجاشي رضي الله عنه. اهـ.

وقد أظهر شيئاً من أمارات إيمانه لما قال لجعفر بن أبي طالب: هَلْ مَعَكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ جَعْفَرٌ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ النَّجَاشِيُّ: فَاقْرَأْهُ عَلَيَّ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ صَدْرًا مِنْ ﴿كَهْيَعَصَ﴾ (١)، قَالَتْ: فَبَكَى وَاللَّهِ النَّجَاشِيُّ حَتَّى أَخْضَلَ لِحْيَتَهُ، وَبَكَتْ أَسَاقِفَتُهُ حَتَّى أَخْضَلُوا مَصَاحِفَهُمْ حِينَ سَمِعُوا مَا تَلَا عَلَيْهِمْ... رواه الإمام أحمد (١٧٤٠) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

(٣٠) يعني: عنده علم لكنه يخاف من إظهار الحق، فمن عرف الحق ولكنه عاجز عن إظهار الحق، الله ﷻ يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧]، ففي حدود استطاعته يظهر الحق.

(٣١) في حاشية كتاب «فتح المجلد»: أن نزول هذه الآية ثابت، وكذا التي بعدها، والحديث في «الصحيح المسند».

﴿١٥٩﴾ [الأعراف: ١٥٩] (٣٢).

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُتَّبِعُ لِلْمُجْتَهِدِ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَقَدْ فَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي التَّقْلِيدِ؛ فَهَذَا لَا يُؤَاخَذُ إِنْ أَخْطَأَ، كَمَا فِي الْقِبْلَةِ (٣٣).

وَأَمَّا إِنْ قَلَّدَ شَخْصًا دُونَ نَظِيرِهِ بِمُجَرَّدِ هَوَاهُ، وَنَصَرَهُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ مَعَهُ الْحَقَّ؛ فَهَذَا مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

وَإِنْ كَانَ مَتَّبِعُهُ مُصِيبًا؛ لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ صَالِحًا (٣٤).

(٣٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (١٩٨/٥): إِمَارَةٌ إِلَى التَّقْلِيلِ، وَأَنَّ مُعْظَمَهُمْ لَا يَهْدِي بِالْحَقِّ وَلَا يَعْدِلُ بِهِ وَهُمْ إِلَى الْآنَ، كَذَلِكَ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ النَّصَارَى عَالِمٌ لَا يَعْلَمُ عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا الْيَهُودُ فَقَلِيلٌ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ. اهـ.

وهذا هو الواقع أن اليهود معاندون، والقليل منهم من يرجع ويدخل في الإسلام؛ لهذا نبى الله موسى في حديث الإسراء الذي مر معنا في السيرة أنه لما فرضت الصلاة خمسين الصلاة قال موسى للنبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُ بِالنَّاسِ مِنْكَ، عَاجَلْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَاجِلَةِ، وَإِنْ أُمِّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَسَلُهُ» رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) عن مالك بن صعصعة، وما وجد منهم استجابة.

(٣٣) مثلاً: مسافر حضرت الصلاة فاجتهد في معرفة القبلة ثم صلى وبعد الصلاة رأى أنه أخطأ أنه صلى لغير القبلة، الصلاة صحيحة، ولا إعادة عليه، هذا معنى كلامه. فهكذا الذي يجتهد ويتحرى في اختيار المفتي ومن يطرح عليه مسأله، فهذا قد أدى ما عليه ولا يؤاخذ إن وقع من يفتيه في الخطأ.

(٣٤) لأنه اتبعه بمجرد هواه حتى وإن أصاب المفتي لا يكون عمل التابع صواباً.

وَأِنْ كَانَ مَتَّبِعُهُ مُخْطِئًا؛ كَانَ آثِمًا، كَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَإِنْ أَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^(٣٥).

وَهَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ مَانِعِ الزَّكَاةِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ الْوَعِيدُ^(٣٦)، وَمِنْ جِنْسِ عَبْدِ الدِّينَارِ

قال الشيخ صالح الفوزان في «شرح فتح المجلد» (١/٧٧٥) عن هذا التابع: هذا هو المتعصب الذي ينحاز إلى عالم معين دون نظر في حاله ودينه، هذا من أهل الجاهلية المتعصب.

وقال ﷺ: هذا يعتبر من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا؛ لأن العبرة بنية القلب، إن كان قصده التعصب، يقول: أنا لا أريد غير فلان أصاب أو أخطأ، فهذا متعصب-والعياذ بالله-، وهذا دين الجاهلية. أما إذا كان لا يعلم أنه أخطأ، وهو عامي لا يستطيع، فهذا فرضه أن يسأل أهل العلم، ويقلد من أفتاه ممن يثق به. اهـ.

مسألة: تقليد العامي أهل العلم جُلُّ فتاواهم أن العامي له أن يقلد، نحن الذي استفدنا من والذي ﷺ أنه ليس له أن يقلد؛ لأنه يشمل قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

(٣٥) إشارة إلى حديث مرفوع مر بنا في دروس «التيبان في آداب حملة القرآن».

(٣٦) وهؤلاء أصحاب الهوى من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، تقدم معنا الكلام على هذه المسألة عن الزكاة عند حديث: «فَاعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» أخرجه البخاري (١٣٩٥) ومسلم (١٩) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالدَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْحَمِيصَةِ ^(٣٧)؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمَّا أَحَبَّ الْمَالُ؛ مَنَعَهُ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ، صَارَ عَبْدًا لَهُ، وَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ ^(٣٨)؛ فَيَكُونُ فِيهِ شِرْكٌ أَصْغَرُ، وَهُمْ مِنَ الْوَعِيدِ بِحَسَبِ ذَلِكَ ^(٣٩).

وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنْ يَسِيرَ الرَّيَاءُ شِرْكٌ» ^(٤٠).

وَهَذَا مَبْسُوطٌ عِنْدَ النُّصُوصِ ^(٤١) الَّتِي فِيهَا إِطْلَاقُ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ

(٣٧) هذا جاء تسميته عبداً للعالم في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ، وَالْحَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رِضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» رواه البخاري (٢٨٨٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣٨) من يقلد شخصاً واحداً بمجرد هواه ويتبعه أصاب أو أخطأ، حمله على ذلك هواه، وكذلك مانع الزكاة، منعه هواه وهو محبة المال، ومن استعبده الدرهم والدينار هؤلاء يجمعهم اتباع الهوى.

كما نستفيد من قوله: (دُونَ نَظِيرِهِ بِمَجَرَّدِ هَوَاهُ) أي: وليس اختياره له مفتياً؛ لأنه يثق به، ويطمئن قلبه بفتاواه، ولكن لمجرد هواه.

(٣٩) بفتح السين، أي: بقدر.

(٤٠) ضعيف جداً؛ فيه عيسى بن عبد الرحمن متروك.

(٤١) أي: يتكلمون عليه بكلام واسع عند النصوص التي فيها إطلاق الكفر والشرك على كثير من الذنوب كحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» رواه مسلم (٦٧)، والحديث الذي رواه البخاري (١٢١)، ومسلم

الدُّنُوبِ. انْتَهَى (٤٢).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ جَرِيرٍ - فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُ ذُنُوبًا﴾ [فُصِّلَتْ: ٩] (٤٣) -، أَيْ: وَتَجْعَلُونَ لِمَنْ خَلَقَ ذَلِكَ أَنْدَادًا، وَهُمْ الْأَكْفَاءُ مِنَ الرِّجَالِ (٤٤)، تُطِيعُونَهُمْ

(٦٥) عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» فَقَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا» رواه أبو داود (٣٩١٠) عن ابن مسعود، وهو في «الصحيح المسند» (٨٥٨) لوالدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيها تفصيل كل بحسبه قد يكون كفرًا أكبر، وقد يكون كفرًا أصغر.

(٤٢) أي: انتهى كلام شيخ الإسلام.

(٤٣) الآية في سورة فصلت قال تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ ذُنُوبًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]،

(٤٤) وتفسير الأنداد، الأكفاء: جمع كفاء، في «لسان العرب» (١٣٩/١): والكُفَاءُ: النَّظِيرُ والمُسَاوِي. وَمِنْهُ الْكِفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مُسَاوِيًا لِلْمَرْأَةِ فِي حَسَبِهَا وَدِينِهَا وَنَسَبِهَا وَبَيْتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَتَكَافَأَ الشَّيْئَانِ: تَمَثَّلَا. وَكَافَاهُ مُكَافَأَةً وَكِفَاءً: مِثْلَهُ.

وتعالى الله عن ذلك، قال تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]،

وقال تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تَعَالَى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وهنا في هذه الآية:

فِي مَعَاصِي اللَّهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِ الْقُبُورِ^(٤٥).

﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٩).

قال السعدي رحمه الله في «تفسيره» (٧٤٥): ينكر تعالى ويعجب، من كفر الكافرين به، الذين جعلوا معه أندادا يشركونهم معه، ويبدلون لهم ما يشاؤون من عباداتهم، ويسوونهم بالرب العظيم، الملك الكريم، الذي خلق الأرض الكثيفة العظيمة، في يومين، ثم دحاها في يومين، بأن جعل فيها رواسي من فوقها، تُرسيها عن الزوال والتزلزل وعدم الاستقرار.

فكَمَّلَ خلقها، ودحاها، وأخرج أقواتها، وتوابع ذلك ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾ (١٠) عن ذلك، فلا ينبئك مثل خبير، فهذا الخبر الصادق الذي لا زيادة فيه ولا نقص. اهـ.

فالله ﷻ ينكر عليهم كيف يجعلون له أندادا وأشباها وهو سبحانه الذي خلق الأرض ومكملاتها في أربعة أيام مع عظم خلقها، كما قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٥٧) [غافر: ٥٧]، وحث الله سبحانه إلى التفكير في خلقها ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (١٧) ﴿وَالَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ (١٨) ﴿وَالَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ (١٩) ﴿وَالَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ (٢٠) [الغاشية: ١٧-٢٠].

(٤٥) الذين يتخذون أولياء من دون الله ويساوونهم بالله سبحانه، ونمر على معنى الآية في درسنا هذا اليوم:

قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۖ إِلَّا هُوَ

سُبْحَانَهُ وَعَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ [التوبة: ٣١]، معنى هذه الآية مع ما سبق:

قوله تعالى: {اتَّخَذُوا} الضمير يعود على أهل الكتاب، قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤٠٤/٥): «وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. اهـ».

﴿أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾ تقدم.

{مِنْ دُونِ اللَّهِ} أي: من غير الله.

﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ أي: اتخذوه ربًّا، وهم النصارى، أهل الحيرة كما قال تعالى

في شأنهم: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

﴿٧٣﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ}

[المائدة: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى

الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ

كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْى يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ [التوبة: ٣٠]، هذا

اختلاف عندهم في صميم العقيدة، منهم من يقول: ثالث ثلاثة، ومنهم من يقول: عيسى هو الله، ومنهم من يقول: المسيح ابن الله.

﴿وَالْمَسِيحَ﴾ بالنصب؛ لأنه معطوف على منصوب وهو (رهبانهم).

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ أي: أولئك الكفرة الذين اتخذوا

أحبارهم ورهبانهم والمسيح أربابًا ما أمروا في كتابها إلا بعبادة الله وحده، قال تعالى:

﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَءِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾
[المائدة: ٧٢]، هذا قول.

أو أن المراد: ما أمر هؤلاء الذين تعبدونهم من دون الله الرهبان والأخبار والمسيح إلا بعبادة الله، فكيف تعبدونهم من دون الله وهم مأمورون بعبادة الله؟!

قال الشوكاني رحمته الله في «فتح القدير» (٢/٤٠٤): قوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ هذه الجملة في محل نصب على الحال، أي: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا، والحال أنهم ما أمروا إلا بعبادة الله وحده، أو ما أمر الذين اتَّخَذُوهُمْ أَرْبَابًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ إِلَّا بِذَلِكَ، فكيف يصلحون لما أهلوهم له من اتَّخَاذِهِمْ أَرْبَابًا؟ اهـ.
هذا ما يتعلق بالأمر من هم المأمورون هنا بعبادة الله؟

وإلا فالجميع مأمورون بعبادة الله وحده، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى: ﴿*وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿*وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فسيروا في الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾﴾ [الزمر: ٢].

وفيه: ختم هذه الآية بتنزيه الله ﷻ عن الشرك ﴿سُبْحَانَهُ وَعَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٣١).

هذه الآية ذكرها الله ﷻ في أثناء الحث على قتال الكفار من اليهود والنصارى قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩)، ثم ذكر مقاتلهم الشيعة في ادعاء الولد لله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠). قال السعدي رحمه الله في «تفسيره» (٣٣٤): لما أمر تعالى بقتال أهل الكتاب، ذكر من أقوالهم الخبيثة، ما يهيج المؤمنين الذين يغارون لربهم ولدينه على قتالهم، والاجتهاد وبذل الوسع فيه. اهـ.

وهذا من تناسب الآيات وترباطها.

واستفدنا: أن من معنى (لا إله إلا الله): تحليل ما حلل الله، وتحريم ما حرم الله، وأن غير هذا ينافي التوحيد.

وفيه: أن أحبار أهل الكتاب ورهبانهم يحرفون الكلم عن مواضعه، فيحلون ما يشاءون، ويحرمون ما يشاءون، وأنهم يتبعون على ذلك.

وفيه: خطر الممذهبة المقلدة المتعصبة الغلاة في متبوعيه من رد الدليل إذا خالف المذهب. قال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» (٤٠٣/٢): وفي هذه الآية ما يزجر من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد في دين الله، وتأثير ما يقوله الأسلاف على ما في الكتاب.

الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، فَإِنَّ طَاعَةَ الْمُتَمَذِّهِبِ لِمَنْ يَقْتَدِي بِقَوْلِهِ وَيَسْتَنْ بِسُنَّتِهِ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِمَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ، وَقَامَتْ بِهِ حُجَجُ اللَّهِ وَبَرَاهِينُهُ، وَنَطَقَتْ بِهِ كُتُبُهُ وَأَنْبِيَآؤُهُ، هُوَ كَاتِّخَاذِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِلْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ، بَلْ أَطَاعُوهُمْ، وَحَرَّمُوا مَا حَرَّمُوا، وَحَلَّلُوا مَا حَلَّلُوا، وَهَذَا هُوَ صَنِيعُ الْمُقَلِّدِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِهِ مِنْ شَبهِ الْبَيْضَةِ بِالْبَيْضَةِ، وَالتَّمْرَةِ بِالتَّمْرَةِ، وَالْمَاءِ بِالْمَاءِ فَيَا عِبَادَ اللَّهِ! وَيَا أَتْبَاعَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَا بَالُكُمْ تَرَكْتُمُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ جَانِبًا، وَعَمَدْتُمْ إِلَى رِجَالٍ هُمْ مِثْلُكُمْ فِي تَعَبُّدِ اللَّهِ هُمْ بِهِمَا، وَطَلَبِهِ مِنْهُمْ لِلْعَمَلِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأَفَادَهُ، فَعَلْتُمْ بِمَا جَاءُوا بِهِ مِنَ الْأَرَاءِ الَّتِي لَمْ تُعَمَّدْ بِعِمَادِ الْحَقِّ، وَلَمْ تُعَصَّدْ بِعَصْدِ الدِّينِ وَنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، تُنَادِي بِأَبْلَغِ نِدَاءٍ وَتُصَوِّتُ بِأَعْلَى صَوْتٍ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ وَيُبَايِنُهُ، فَأَعَزَّمُوهُمَا آذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا، وَأَفْهَامًا مَرِيضَةً، وَعُقُولًا مَهِيضَةً، وَأَذْهَانًا كَلِيلَةً، وَخَوَاطِرَ عَلِيلَةً، وَأَنْشَدْتُمْ بِلِسَانِ الْحَالِ:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ... غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشَدُ

فَدَعُوا أَرَشَدَكُمْ اللَّهُ وَإِيَّايَ كُتِبَا كُتُبَهَا لَكُمْ الْأَمْوَاتُ مِنْ أَسْلَافِكُمْ، وَاسْتَبَدُّوا بِهَا كِتَابَ اللَّهِ خَالِقَهُمْ وَخَالِقَكُمْ، وَمُتَعَبِّدِهِمْ وَمُتَعَبِّدَكُمْ، وَمَعْبُودِهِمْ وَمَعْبُودَكُمْ، وَاسْتَبَدُّوا بِأَقْوَالٍ مَنْ تَدْعُونَهُمْ بِإِئْمَتِكُمْ وَمَا جَاءُوكُمْ بِهِ مِنَ الرَّأْيِ بِأَقْوَالِ إِمَامِكُمْ وَإِمَامِهِمْ وَقُدُوتِكُمْ وَقُدُوتِهِمْ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

دَعُوا كُلَّ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ... فَمَا آمَنَ فِي دِينِهِ كَمْ خَاطِرٍ

اللَّهُمَّ هَادِي الضَّالِّ، مُرْشِدَ التَّائِيهِ، مُوَضِّحَ السَّيْلِ، اهْدِنَا إِلَى الْحَقِّ، وَأَرَشِدْنَا إِلَى الصَّوَابِ، وَأَوْضِحْ لَنَا مِنْهَجَ الْهُدَايَةِ. اه. آمين.

وفيه: أن اليهود والنصارى مشركون.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤٠٥/٥): وفي قوله: {عَمَّا يُشْرِكُونَ} دَلَالَةٌ عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ الشِّرْكِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. اه.

فهم مشركون وكفار وملعونون، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، وقال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]. وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لُعِنَ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» رواه البخاري (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١) عن عبدالله بن عباس وعائشة رضي الله عنهما.

ولكفرهم وشركهم أمرنا الله ﷻ بالتبرؤ منهم، وعدم مولاتهم ومصادقتهم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

أما التفرقة في بعض الأدلة بتسمية الكتاب كافراً دون تسميته مشركاً، كقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، فهذا فيه أقوال منها ما ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٤١/٢٠) أول آية من سورة البينة: وَقِيلَ: الْمُشْرِكُونَ وَصَفُ أَهْلِ الْكِتَابِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِكِتَابِهِمْ، وَتَرَكُوا التَّوْحِيدَ. فَالنَّصَارَى مُثَلَّثَةٌ، وَعَامَّةُ الْيَهُودِ مُشَبَّهَةٌ، وَالْكُلُّ شَرْكَ. وَهُوَ كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي الْعُقَلَاءُ وَالظُّرَفَاءُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَقْوَامًا بِأَعْيَانِهِمْ، تَصِفُهُمْ بِالْأَمْرَيْنِ. فَاَلْمَعْنَى: مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُشْرِكِينَ. اهـ.

وفيه من الفوائد كما قال الشوكاني في «فتح القدير» (٤٠٣/٢): فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَتَّخِذُوا عَزِيرَ رَبِّا مَعْبُودًا. اهـ.

كذا قال عليه السلام مع أنه في الحديث -الذي مر بنا- عند البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ بَرًّا أَوْ فَاجِرًا، وَغُبْرَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُدْعَى الْيَهُودُ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ» الحديث. فهذا استنباط الشوكاني من الآية؛ لأنه خص سُبْحَانَهُ الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ بِعِبَادَةِ النَّصَارَى لَهُ، لكن هذا الحديث يدل على أن اليهود كانوا يعبدون عزيزًا.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦٥٧٣) عن هذا الحديث: فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْيَهُودِ وَأَكْثَرُهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ خُصُوصَ هَذَا الْخُطَابِ لِمَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِذَلِكَ وَمَنْ عَدَاهُمْ يَكُونُ جَوَابُهُمْ ذِكْرُ مَنْ كَفَرُوا بِهِ كَمَا وَقَعَ فِي النَّصَارَى، فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَجَابَ بِالْمَسِيحِ بْنِ اللَّهِ مَعَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ كَانَ بِزَعْمِهِ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ وَهُمْ الْإِتِّحَادِيَّةُ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ. اهـ.

أذن ليس كل اليهود يعبدون عزيزًا ولكن منهم من يعبده وهنا يقول الحافظ ابن حجر عن اليهود: (وَأَكْثَرُهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ) فهذا في بعض اليهود، وأما أكثرهم فينكرونه.

كما أن القول بأن عزيزًا ابن الله تبرأ منه بعض اليهود، وقال هذا لا يقوله اليهود، يعني: والقرآن جاء بخلاف عقيدة اليهود وكذبوا في ذلك، والله أخبر بذلك في كتابه العزيز ومن

أصدق من الله قِيلًا: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيرُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٥٩): قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ»: تَبَرَّاتِ الْيَهُودُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَزِيرَ ابْنَ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ كَانَ مَوْجُودًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ عليه السلام؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَزَلَ فِي زَمَنِهِ وَالْيَهُودُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ

مِنْهُمْ أَنَّهُ رَدَّ ذَلِكَ وَلَا تَعَقُّبُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَا جَمِيعُهُمْ بِدَلِيلِ أَنَّ الْقَائِلَ مِنَ النَّصَارَى إِنْ الْمَسِيحِ ابْنِ اللَّهِ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَا جَمِيعُهُمْ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الطَّائِفَةُ انْتَرَضَتْ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ، كَمَا انْقَلَبَ اعْتِقَادُ مُعْظَمِ الْيَهُودِ عَنِ التَّشْبِيهِ إِلَى التَّعْطِيلِ، وَتَحَوَّلَ مُعْتَقَدُ النَّصَارَى فِي الْإِبْنِ وَالْأَبِ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُعْنَوِيَّةِ لَا الْحِسِّيَّةِ، فَسُبْحَانَ مُقَلَّبِ الْقُلُوبِ. اهـ.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٤٧/١٥): عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ كُلُّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ أَمْ بَعْضُهُمْ؟ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُؤْتَى بِالْيَهُودِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: الْعُزَيْرُ» الْحَدِيثُ. هَلِ الْخُطَابُ عَامٌّ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْمُرَادُ بِالْيَهُودِ جِنْسُ الْيَهُودِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ لَمْ يَقُلْ جَمِيعَ النَّاسِ، وَلَا قَالَ: إِنَّ جَمِيعَ النَّاسِ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ؛ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ: الْجِنْسُ. وَهَذَا كَمَا يُقَالُ الطَّائِفَةُ الْفُلَانِيَّةُ: تَفْعَلُ كَذَا، وَأَهْلُ الْفُلَانِيَّةِ يَفْعَلُونَ كَذَا، وَإِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، فَسَكَتَ الْبَاقُونَ وَلَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ فَيَشْتَرِكُونَ فِي إِثْمِ الْقَوْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وهنا أيضًا جواب للشيخ الإسلام هل كل اليهود تقول: عزير ابن الله، وهل كل اليهود يعبدون عزيرًا؟ المراد جنسهم لا على العموم، نظير قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾، وهذا معرفته من الأمور مهمة؛ حتى لا يصل إلى الأذهان شبهة من شبه اليهود والنصارى، ويبقى السامع في حيرة، وهو يعتقد أن ما في القرآن حق، ولكنه يرد عليه هذا الإشكال ويحتاج الجواب عنه؛ لتفنيده هذه الشبهة.

وقال السعدي رحمه الله في «تفسيره» (٣٣٤): وهذه المقالة وإن لم تكن مقالة لعامتهم فقد قالها فرقة منهم، فيدل ذلك على أن في اليهود من الخبث والشر ما أوصلهم إلى أن قالوا هذه المقالة التي تجرأوا فيها على الله، وتنقصوا عظمتة وجلاله. اهـ.

هذه شبهة خطيرة، وعلمنا الجواب عنها، وأن المراد: جنسهم لا جميعهم. وفيه كما في «الملخص في شرح كتاب التوحيد» (٦٥) لل فوزان حفظه الله: أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله طاعة الله في التحليل والتحريم. اهـ. ولهذه الآية إعادة في هذا الكتاب تحت باب (من أطاع الأمراء والعلماء في تحليل ما حرم الله) ونصل إليه في حينه إن شاء الله.

وخلاصة مسائل درسنا في أثناء شرح الشارح للآية وبعضها يتعلق بمسائل أصولية:
أن التحليل والتحريم شرع، وأنه من خصائص الله فليس لأحد أن يشرع ما لم يأذن به الله. أن من اتبع الكبار والرؤساء في تحريم ما أحل الله أو تحريم ما أحل الله من الشرك لكنه قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون شركاً أصغر كل بحسبه، وتقدم تفصيل ذلك في كلام شيخ الإسلام.

أن من اجتهد وبذل ما في وسعه للوصول إلى الصواب ثم أخطأ، فإنه يكون معذوراً ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ويثاب بأجر واحد، ولا شيء عليه.

أن التابع إذا علم أن المفتي قد خالف الحق فلا يحل له أن يتابعه على خطئه، أو تحمله الحمية على مناصرته والذب على خطئه مع علمه أنه قد أخطأ، فإن فعل ذلك فله نصيب من الشرك، وهذا على التفصيل السابق في نوع الشرك: قد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، وهذا فيه تربية للناس عامة والطالب خاصة فلا يتبع شيخه أو إمامه وهو يعلم أنه مخطئ، وما أحسن ما قال الإمام مالك: كل يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذا القبر. يعني: النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

واستفدنا تقليد العالم عالمًا آخر، وأنه محل خلاف بين أهل العلم، وشيخ الإسلام يرجح جوازه في بعض الحالات.

أن من عرف الحق وعجز عن إظهاره فلا يؤاخذ عليه، كما وقع للنجاشي فإنه بين نصارى، لا يرضون بالإسلام.

عدم جواز تقليد شخص معين بمجرد الهوى يقلده دون نظائره من أهل العلم، ويمشي على فتاواه عن هوى، لا ثقة به وبأمانته.